الرقم الدولي : ISSN: 2075-7220

الرقم الدولي العالمي : ISSN: 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

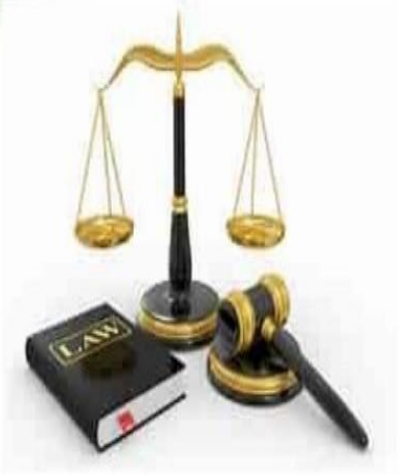

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون جامعة بابل

العدد الثاني 2025 السنة السابعة

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

Print ISSN : 2075-7220

Online ISSN : 2313-0377

Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Second issue 2025 Seventeenth year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. اركان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	—
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	—
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	—
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	—
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	—

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	عدد الصفحات
1	دراسة نقدية لتشريعات الاحداث في العراق	استاذ متمرس. جعفر عبد الامير الياسين	1 - 42
2	الحجز على اموال المدين وبيعها وفق قانون تحصيل الديون الحكومية العراقي رقم (56) لسنة 1977المعدل	أ.د.اسماعيل صعصاع غيدان محمد عبد عوده المسعودي	43 - 79
3	السياسة الخارجية الامريكية ازاء الصراع الصهيوني – الفلسطيني	أ.د.علاء عبد الحسن العزي	80 - 108
4	تطور مفهوم الطعن قبل إستنفاد محكمة اول درجة ولايتها	أ.د.ضمير حسين ناصر المعموري م.م.احمد عدي حاتم	109 - 138
5	الغرامة المدنية (دراسة في الرؤية الفرنسية للتعويض العقابي)	ا. د. محمد جعفر هادي	139 - 193
6	مفهوم المسؤولية الجزائية عن انشاء حزب خلافاً لأحكام قانون الاحزاب السياسية (دراسة مقارنة)	أ.م.د. حوراء احمد شاكر الباحث سحر جريان عطية	194 - 229
7	الاجراءات الإدارية لحماية حق المؤلف وبراءات الاختراع	أ.م.د. عبد الحسين عبد نور هادي آية كاظم جواد كاظم	230 - 268
8	التنظيم القانوني لشروط منح إجازة السلاح (دراسة مقارنة)	أ.م.د. أمين رحيم حميد الباحث نوره هادي جاسم	269 - 298
9	جريمة قَرْصَنَة المُصنَّف الأَصيل – دراسة في القانون العراقي	م.د.صفاء عبد الواحد عبود أ.م.د.احمد هادي عبد الواحد	299 - 339
10	اختصاصات البرلمان التركي في ظل دستور 1982، والعراقي في ظل دستور 2005	م.د.فراس مكي عبد نصار	340 - 363
11	مكافحة الفساد الاداري عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي	م.د.مشتاق طالب ناصر م.د.كاظم خضير محمد	364 - 390
12	جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي " دراسة تحليلية للحالة الفلسطينية "	م.م.منتظر فلاح مرعي	391 - 417
13	جريمة اغراء طفل على التسول	م.م.شيماء احمد شاكر	418 - 441
14	المدد الحتمية في الدستور العراقي النافذ لسنة 2005	أ.م.د.احمد محسن جميل	442 - 461
15	يمين الفرقة دراسة تحليلية في الإثبات المدني	أ.م.د. أوان عبد الله الفيضي	462 - 482
16	أثر الضبط الإداري في تحقيق أهداف الضبط المالي (دراسة مقارنة)	م.د.رافد علي لفتة الجبوري	483 - 506
17	الإشكاليات القانونية لحماية الاختراع المبتكر بالذكاء الاصطناعي وسبل معالجتها (دراسة تحليلية مقارنة)	م.د.عدي حسين طعمه	507 - 538
18	جريمة الاعلان عن افلام مخلة بالحياء أو الآداب العامة (دراسة في القانون العراقي)	م.محمد حمزة عويد جاسم	539 - 578
19	عقد الترخيص باستخدام براءة الاختراع في القانون العراقي	م.م.ايمان عباس مهدي	579 - 607
20	واقع الاقتصاد العراقي في ضوء رباعية التنمية المُستدامة	م.م.ياسمين احمد رشيد	608 - 633
21	مدى حرية القاضي الإداري في تكوين القناعة الوجدانية	م.م.لمى فيصل جوني	634 - 661
22	جريمة ترويج النقود المزيفة في القانون العراقي	م.م مرتضى سليم حبيب	662 - 700
23	مفهوم الحقوق السياسية لمنتسبي قوى الأمن الداخلي	الباحث علي طالب خليف أ.م.د.أركان عباس حمزة الخفاجي	701 - 734

مجلة المحقق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الثاني

السنة السابعة عشر

2025

البريد الالكتروني

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

واقع الاقتصاد العراقي في ضوء رباعية التنمية المُستدامة

م.م.ياسمين احمد رشيد
الجامعة التقنية الوسطى/ المعهد الطبي التقني/ المنصور
Yasmeen_ahmed@mtu.edu.iq

تاريخ استلام البحث:2025/4/30 تاريخ قبول النشر:2025/5/15 تاريخ النشر:2025/6/4

الملخص

على الرغم من صعوبة تحقيق تنمية مستدامة في بعض الدول النفطية بسبب الاعتماد الكبير على إيراداته لعقود طويلة مما ادى الى خلق بيئة اقتصادية ريعية، اذ إن زيادة العوائد النفطية ادى الى اهمال بقية القطاعات وتفشي المرض الهولندي في بعض الدول النفطية، مع ذلك نجد هناك العديد من الدول استطاعت ان تخطي خطوات حقيقية وجدية باتجاه تحقيق التنمية المُستدامة مثل ماليزيا والامارات.

زيادة الاهتمام بدور القطاع السياحي وتوجيه الامكانات اللازمة له عبر تدريب وتأهيل الملاكات السياحية، صيانة المواقع السياحية وانشاء الخدمات المرافقة لها، زيادة الوعي لدى السكان بأهمية السياحة وبث الوعي السياحي لديهم، وتطوير البنى التحتية المرتبطة بهذا القطاع، وعمل الدعاية اللازمة لزيادة اعداد الوافدين، فضلاً عن تقديم الدعم المالي للقطاع الخاص في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، رباعية التنمية، الطاقة النظيفة، حقوق الاجيال، التلوث

The reality of the Iraqi economy in light of the sustainable development quadrilateral

Yasmine Ahmed Rashed
Technical Medical Institute/Al Mansou

Abstract

Although achieving sustainable development is difficult in some oil-producing countries due to their heavy reliance on oil revenues for decades, which has led to the creation of a rentier economic environment. Increased oil revenues have led to the neglect of other sectors and the spread of Dutch disease in some oil-producing countries, we find that many countries have been able to take real and serious steps towards achieving sustainable development, such as Malaysia and the UAE. Increasing attention to the role of the tourism sector and allocating the necessary resources to it through training and qualifying tourism personnel, maintaining tourist sites and establishing accompanying services, increasing awareness among the population of the importance of tourism and spreading tourism awareness among them, developing the infrastructure associated with this sector, and conducting the necessary publicity to increase the number of visitors. In addition, financial support should be provided to the private sector in this field.

Keywords: sustainable development, development quadrant, clean energy, intergenerational rights, pollutio

المقدمة

يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصادا أحاديا، حيث تشكل عائدات النفط المصدر الرئيسي للدخل. علاوة على ذلك، يواجه العراق أيضًا مشاكل مثل ارتفاع التضخم وارتفاع معدلات البطالة واختلال التوازن الهيكلي الاقتصادي، والتي كان لها تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي للعراق على مدى العقود القليلة الماضية. وعلى الرغم من ثروة العراق من الموارد الطبيعية، إلا أن قطاع النفط لا يزال يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي. وهذا انعكاس للسياسات الاقتصادية التي انتهجها العراق والحروب التي خاضها خلال العقود القليلة الماضية والتي فرضت أعباء مالية واقتصادية واجتماعية ثقيلة على الاقتصاد العراقي مما أدى إلى تراجع وتدهور الأنشطة الاقتصادية مما جعل من المستحيل تحقيق التنمية المستدامة التي يسعى إليها..

اولاً: مشكلة البحث:-

في ظل تطور بدائل الطاقة والتوقعات المستقبلية بإمكانية ان تلبي بعض او أغلب متطلبات الطاقة في العالم مستقبلاً، وهذا يعني ان مصادر الطاقة التقليدية ستفقد جزءاً كبيراً من قيمتها الاقتصادية، وبالتالي سوف تفقد الدول النفطية التي تعتمد على هذه المصادر اهم مورد لتمويل التنمية الاقتصادية.

ثانياً: أهمية البحث:-

ضرورة اعتماد الدول التي تعتمد على الموارد النفطية أتباع خطط وبرامج لتقليل الاعتماد على النفط وذلك من خلال استراتيجيات تحول نمط اقتصاديات للتقليل من مشاركة الموارد الناضبة وتوسيع مساهمة باقي القطاعات الاخرى لتتمكن من مواجهة تغير الاتجاه العالمي نحو مصادر الطاقة، ومن شأن التنمية الاقتصادية المستدامة أن تضمن عدم تعرض اقتصادها لازمات مستقبلية.

ثالثاً: فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية (ان من شأن تطور بدائل الطاقة أن توثر سلباً على اقتصاديات الدول النفطية في المستقبل القريب ولاسيما الاحادية منها).

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

رابعاً: هدف البحث:-

من اجل إثبات أو دحض فرضية البحث، تهدف الدراسة إلى

1. تطبيق مفهوم التنمية المستدامة واعتبارها استراتيجية ضرورية لكافة الاقتصادات وخاصة الاقتصادات المعتمدة على النفط.
2. شرح مصادر الطاقة البديلة للنفط وتطورها وإمكانية استبدال النفط وتأثير ذلك على اقتصاد النفط.
3. فهم تجربة التنمية المستدامة في بعض الدول المنتجة للنفط.
4. النظر إلى الاقتصاد العراقي باعتباره واقعاً ومشروعاً للتغيير ومقترحاً للمستقبل.

خامساً: منهجية البحث:-

ولإثبات الفرضيات أو نفيها وتحقيق أهدافها يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنتاجي، من خلال الوصف والتحليل، بالإضافة إلى التعرف على التجارب المقارنة والاعتماد على المصادر والمراجع والمجلات والبيانات العربية والأجنبية والإنترنت.

المبحث الاول

تطور التنمية المستدامة والموارد البشرية

إن أول محاولة لطرح مفهوم التنمية المستدامة اقترحها العالمان (Ignace Sachs and Maurice Strong) في مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم عام 1972، وأطلقا عليها اسم (التنمية الملائمة للبيئة). وأكد الاجتماع أن التنمية يجب أن تأخذ في الاعتبار الموارد الطبيعية والبيئية، وأن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون أداة لنشر العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. كما شددت على عدة جوانب أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الاول

تطور التنمية المستدامة

ولكي نحقق هذه الأهداف لابد من مراعاة أربعة جوانب رئيسية للمؤتمر[1](*) وهي:

1. مراقبة وإدارة تنمية الموارد الملائمة للبيئة.
2. استخدام التقنيات الحديثة للسيطرة على توليد النفايات والحد من الأضرار الناجمة عنها.
3. تحديد مساحة الأنشطة الاقتصادية وعدم التعدي على البيئة.
4. اتباع ممارسات الاستهلاك النظيف.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

بعد أكثر من عشر سنوات من الجهود، تم تكليف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية من قبل الأمم المتحدة في عام 1983 بصياغة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2000 وما بعده، وحماية البيئة من خلال التعاون الدولي وبالتزامن مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمي في القرن الماضي، وذلك بالاتفاق على برنامج دولي أكثر فاعلية للتعامل مع المتغيرات البيئية من خلال استراتيجية بعيدة المدى لخدمة القضايا البيئية وإيجاد حلول لمشكلة التلوث الذي لحقها. وقد نتج عن هذه اللجنة تقرير (مستقبلنا المشترك) او ما يعرف بتقرير بورتلند Portland ويعد أول تقرير تناول باهتمام جوانب وابعاد اساسية تتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية من منظور مستدام[2].

إن الأساس العلمي لمفهوم التنمية المستدامة راسخ ويعتمد على الاستدامة كوسيلة لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وبناء على هذا الاعتقاد، تم اعتماد مبدأ التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وأوصت به كمبدأ أساسي للأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات الخاصة والمنظمات الدولية. ويركز على قضايا أساسية أهمها (السكان، الطاقة، التنوع البيولوجي والبيئة) والتي من خلالها يتم تحقيق الاستدامة [3].

حيث يتضمن تعريف التنمية المستدامة مفهومين أساسيين. المفهوم الأول هو الاحتياجات، وخاصة الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك مستويات المعيشة للفقراء في العالم، والتي تشكل أولوية مطلقة. أما المفهوم الثاني فهو مفهوم الدولة التكنولوجية والنظام الاجتماعي الذي يفرض القيود على البيئة من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. ومن ثم، ينبغي لجميع البلدان، سواء كانت نامية أو متقدمة، وسواء كانت تعتمد على نظام السوق أو نظام التخطيط المركزي، أن تربط أهدافها التنموية الاقتصادية والاجتماعية بمفهوم الاستدامة. وفقًا لهذا المفهوم، فإن التنمية تتضمن التحول المستمر للاقتصاد والمجتمع لحمايتهما من التردي البيئي والذي يلحق ضرراً شاملاً بكليهما، لذا يجب تأمين البيئة لحماية هذه المكونات (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وان مفهوم الاستدامة بالمعنى المادي الضيق في ظل اوضاع اجتماعية وسياسية صارمة لا يمكن ان يهمل جانب المساواة الاجتماعية وجعل الموارد في متناول الجميع، ليس بين فئات وافراد الجيل الحالي فقط، بل يتجاوزه ليشمل الاجيال اللاحقة ايضاً[4].

إن تلبية احتياجات الإنسان هي رغبة البشرية والهدف الأساسي للتنمية. ومع ذلك، لم يتم تلبية العديد من الاحتياجات الأساسية للناس في العديد من البلدان، وخاصة في البلدان النامية. إن تلبية هذه الاحتياجات لا يعني بالضرورة المساواة فيما بينها. سيظل العالم يعاني من عدم المساواة والظلم، وسيظل عرضة للأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم فإن التنمية المستدامة تلبي الاحتياجات الأساسية لجميع الناس وتوسع فرص الناس في تلبية تطلعاتهم نحو حياة ومستقبل أفضل. ولكي نتمكن من دفع عملية التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، لا بد من اعتماد استراتيجية تمكن بلدان العالم من التحول من عملية النمو والتنمية المدمرة في كثير من الأحيان إلى مسار

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

التنمية المستدامة. وسوف يتطلب هذا من الجميع تغيير الاتجاه لتحقيق أهدافهم، مع الأخذ في الاعتبار كل بلد على النحو المناسب لظروفه الوطنية ومستوى التقدم الذي أحرزه برنامج الاغذية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ توقعات البيئة العالمية 4[*]

تشمل أهداف الاستدامة التي يسعى مجلس بورتلاند إلى تحقيقها ما يلي[5]:

1- استئناف النمو.

2- تغيير نوعية النمو.

3- إشباع الاحتياجات الشخصية الأساسية.

4- ضمان مستويات سكانية مستدامة.

5- حماية وتعزيز قاعدة الموارد.

6- تعديل الاتجاهات التكنولوجية الحالية.

7- دمج المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرار.

ومن خلال الاهداف المذكورة في اعلاه تهدف التنمية المستدامة بالمفهوم الشامل والموسع لها الى نشر الانسجام والتوازن والتكامل في الانشطة كافة لجميع الكائنات الحية والمحيط الطبيعي لها، وذلك يتطلب تعاون جميع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتأمين نظام بيئي قادر على استيعاب الانظمة كافة في اطار شامل لدوام ازدهارها ولتحقيق الرفاهية او رفع من مستواها، وتوفير فرص اكثر عدالة بين الجيل الحالي والاجيال القادمة[6].

تنويع الهيكل الانتاجي

تباينت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال العقود الماضية الا ان هذا التباين رافقته حقيقة ثابته وهي هيمنه القطاع النفطي على باقي القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وسجلت الايرادات النفطية اعلى نسب المساهمة في تكوين الناتج مع تذبذب مساهمة القطاعات الاخرى. وشهد القطاع الزراعي تراجعاً كبيراً خلال العقدين الماضيين، ولاسيما بعد غزو العراق عام 2003، حيث يعاني القطاع الزراعي تدهوراً خطيراً الى الحد الذي لم يعد يؤمن الطموح والطلب على الاحتياجات الغذائية المحلية، ويعاني العراق عجزاً كبيراً في سد الاحتياجات من المواد الغذائية الاساسية التي اصبحت تسد عبر الاستيراد من الخارج، ويعود هذا العجز في تلبية المواد الغذائية لعدة اسباب منها نقص التجهيزات والمستلزمات الزراعية وقلة مكافحة الامراض الزراعية واتباع اساليب زراعية متخلفة، فضلاً عن مشكلة نقص المشاريع الإروائية و ارتفاع مستويات التصحر وملوحة التربة، مما ادى الى انخفاض انتاجية الدونم من المحاصيل الزراعية[7].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

وبالرغم من اهمية القطاع الصناعي بين الانشطة الاقتصادية وما له من دور كبير في التقليل من الاعتماد على النفط واستيعاب الايدي العاملة وفي تكوين الناتج المحلي، الا انه احتل المرتبة ما قبل الاخيرة في المساهمة في الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي عام 2011، كما يعاني القطاع الصناعي في العراق تراجعاً وتدهوراً في اغلب مكوناته وانهيار بنيته الاساسية بشكل كبير مما جعله لا يتناسب والاهمية الاقتصادية لهذا القطاع ومدى الحاجة الية للوصول الى الاهداف المنشودة لهذا القطاع[8]. والجدول الاتي يبين القطاعات الاقتصادية ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي[9].

المطلب الثاني

تنمية الموارد البشرية

اولا: واقع التعليم في العراق

يمتلك العراق تراكماً تاريخياً عميقً ومواردا طبيعية كامنة فضلاً عن هرم سكاني فتي يمكن ان يسير بمؤشرات الاداء الاقتصادي والنهوض بواقعه من خلال تجارب تنموية متطورة، الا اننا مع الاسف نجد في التجارب التنموية المعاصرة عدم وضوح معالم ورؤى تمكنه من النهوض بواقعه الاقتصادي بدليل احتلال العراق مراكز متأخرة في تقارير التنمية البشرية، ومن هذا المنطلق يمكن القول بإن العراق يواجه جملة من المهمات والتحديات في وضع استراتيجية واضحة ترسم هوية التنمية البشرية. اما عن مدى انعكاس امتلاك العراق للموارد على مستوى التنمية البشرية وما مدى تأثير الحروب على تدني المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي للفرد العراقي، فيمكن توضيح ذلك عبر تدني الكثير من مؤشرات التنمية البشرية وفي مقدمتها المؤشر التعليمي الذي يعد من المؤشرات المهمة الذي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل اليها مجتمع ما، ويعد التعليم من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية، اذ يعد اداة لاكتساب الثقة وحقا انسانياً رئيس يهدف الى تحسين الحياة البشرية ويعد التعليم عنصراً اساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وعنصراً حاسماً بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الاساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء القدرات[10].

ثانياً: الواقع الصحي في العراق

يعُد مؤشر الصحة هدفاً من اهداف التنمية ووسيلة لتحقيق ناتج محلي حقيقي مرتفع، اذ يؤثر الانفاق العام على العديد من المؤشرات الصحية بما فيها متوسط العمر المتوقع عند الولادة فضلاً عن معدل الوفيات دون سن الخامسة، الذي يعد من ابسط المؤشرات الصحية التي يمكن الاعتماد عليها لمعرفة الواقع الصحي، اذ كان العراق لغاية عام 1990 يقدم نظاماً صحياً قادراً على تأمين الخدمات الصحية بكافة مناطق البلاد، اذ كان هذا التقدم الصحي

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

واضحاً في جوانبه الكمية والنوعية عن طريق حصول المواطنين على الخدمات الصحية بأجور رمزية او مجانية من قبل المؤسسات الصحية الحكومية المزودة بالمعدات الطبية الحديثة والادوية المختلفة فضلا عن ملاكات طبية مدربة على تقديم افضل الخدمات[11].

ثالثا: الاداء الاقتصادي العراقي

يعد الناتج المحلي الاجمالي خير مؤشر للأداء الاقتصادي في البلاد والذي يعبر عن مجموع أقيام السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة معينة تكون عادة سنة واحدة، ويعد الناتج المحلي الاجمالي من اكثر المعايير شمولا لقياس مجمل انتاج الدولة من السلع والخدمات[12]. ونتيجة لهذه الاهمية سنتوجه لتحليل هذا المؤشر فضلا عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من اكثر المؤشرات شيوعاً، ثم التطرق الى معدلات البطالة ومن خلال هذه المتغيرات التي تعد اساسية لقياس مؤشر المستوى المعيشة في البلاد والجدول الاتي يوضح الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة[13].

المبحث الثاني

بدائل الطاقة وحقوق الاجيال

انتهج العراق سياسة الطاقة منذ اكتشاف النفط في أوائل القرن الماضي بهدف تحقيق الالتزامات الضرورية للتنمية الاقتصادية وتلبية متطلبات النهضة العمرانية، اذ ركزت سياسة العراق في الاعتماد على النفط لتلبية احتياجات الطاقة لقطاعي النقل والكهرباء فضلا عن استخدام النفط كمدخلات للصناعات التحويلية وغيرها.

المطلب الاول

بدائل الطاقة النظيفة

زاد اعتماد العراق على بدائل للطاقة ولم يستطع تطوير سياسات الطاقة بسبب الانظمة الحاكمة ودخوله في حروب طويلة ومستمرة، الامر الذي اثقل على صناع القرار اتخاذ خطوات جادة لتطوير سياسة الطاقة مع مراعاة مجمل مصادر الطاقة الاخرى وفي مقدمتها الطاقة المتجددة[14].

اولاً: بدائل الطاقة النظيفة

استمر الحال ما بعد التغيير في عام 2003 اذ تم التوسع في انتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي ولاسيما من خلال جولات التراخيص بهدف تحقيق اكبر قدر من الامكانات المادية لإعادة الاعمار وكسب المزيد من الشركاء

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

للنهوض بالواقع النفطي الامر الذي ادى الى احتكار السياسة النفطية لمجمل سياسات الطاقة في البلد وتم الاهتمام بالقطاع النفطي وتجاهل المصادر الاخرى، ومن اهم الاسباب التي ادت الى اهمال مصادر الطاقة المتجددة في ميزان سياسة الطاقة في العراق يمكن ايجازها بالاتي: [15]

1- غياب برنامج ادارة الطلب على الطاقة في سياسة طاقة ترتكز بالأساس على السياسة النفطية والتركيز على ادارة عرض الطاقة فقط.

2- زيادة تكاليف الطاقة الكهرومائية من مصادره المتجددة.

3- غياب عمليات اعادة اعمار البنى التحتية الاستراتيجية الاساسية للطاقة الكهرومائية.

4- عدم اهتمام شركات القطاع العام بصناعة الخلايا الشمسية وعدم توفر الامكانات المطلوبة.

5- توفر الاحتياطات النفطية والغازية لتلبية الطلب على الطاقة ورخص اسعارها مقارنة مع مصادر الطاقة المتجددة.

6- غياب الوعي في تنويع مصادر الطاقة وتقليل التلوث الناجم عن استخدام النفط والغاز.

ثانياً: حقوق الاجيال اللاحقة

تعد مسألة حقوق الاجيال من المسائل الحديثة نسبياً التي نادت بها معظم الدول التي تمتلك مواردا طبيعية قابلة للنضوب، وذلك بهدف المحافظة على حقوق الاجيال القادمة في الموارد الطبيعية وعدم استنزافها من قبل الجيل الحالي، لذا سعت الكثير من الدول الى انشاء العديد من صور المحافظة على الموارد الطبيعة كالصناديق السيادية وانشاء مشاريع البنى التحتية المتقدمة التي تضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للأجيال اللاحقة، فضلاً عن الالتزامات البيئية التي يمكن من خلالها المحافظة على مكونات المحيط البيئي من التلوث. ولكن نرى في العراق لا يوجد اي شكل من الاشكال المحافظة على حقوق الأجيال القادمة[16]، اذ عانى العراق خلال العقود الماضية من حروب ودمار ولم تتسن له الفرصة للتوجه نحو انشاء بنى تحتية متقدمة ولا الاهتمام بالبيئة اذ تركزت عائدات موارده الطبيعية على النفقات التشغيلية والانفاق العسكري، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي فرض خلال العقد الاخير من تسعينيات القرن الماضي الذي خلف اثاراً اقتصادية واجتماعية وبيئية لم تمكنه من النهوض بالواقع الاقتصادي وتحقيق التنمية، ولكن ما بعد عام 2003 كانت هناك فرصة اكبر للنهوض وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتي من خلالها يمكن معالجة الدمار التي خلفتها الاعوام الماضية ويمكن توضيح ذلك عبر النقاط الاتية[17].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

1- النفقات العامة

إن العائدات النفطية في العراق تركزت بشكل اساس على النفقات العامة والتي لم تشكل النفقات الاستثمارية الا الجزء الضئيل منها، فضلاً عن إن الانفاق الاستثماري وجه نحو مشاريع خدمية واهمال المشاريع التي تسهم في زيادة الانتاج الحقيقي واهمال المشاريع الاستراتيجية التي من خلالها يمكن النهوض بالاقتصاد القومي، ناهيك عن الفساد المستشري في كافة مفاصل الدولة والذي حال دون توجه النفقات الاستثمارية نحو المشاريع التنموية[18].

2 – التلوث البيئي

تدهور النظام البيئي في العراق تدريجياً خلال العقود الماضية نتيجة الحروب والنمو السكاني وتزايد الطلب على الوقود الاحفوري، فضلاً عن تزايد حجم المشروعات الصناعية الملوثة للبيئة وفي مقدمتها الصناعة النفطية، واصبحت التحديات اكثر وباتت تنذر بتدهور النظام البيئي، وقد تجلت اثاره بفقدان التنوع البيولوجي واثار اخرى لها علاقة بالصحة البشرية حتى اصبح مؤشر الاصابة بالسرطان ذا دلالة عميقة للارتباط بين حجم التلوث وحجم الوفيات، وسنتناول في هذا الصدد تلوث الهواء والتربة والمياه[19].

1 – تلوث الهواء

برزت مشكلة تلوث الهواء في العراق خلال العقود الاخيرة ولا تعرف بدقة مدى حدتها بالرغم التسليم بأن الزراعة والتربة والمياه قد تضررت بفعل الملوثات الغازية والامطار الحمضية، وكانت اهم مصادر التلوث المحطات الحرارية ومعامل الحديد والاسمدة، فضلا عن زيادة استعمال الوقود المشبع بالرصاص اذ بلغ تركيز الرصاص في الهواء في مدينة بغداد بنحو 2.9(2 ماكرو غرام/ م^3) في عام 2009 [20]. كما انه في عام 2011 اطلقت كميات من الغازات المحروقة جراء الصناعة النفطية ما مقداره 2.7 مليار متر مكعب وتوثر هذه الانبعاثات على البيئة المحيطة بالحقول النفطية والتي لها اثار سلبية كبيرة على النظام البيئي، ناهيك عن الاثر الاقتصادي الذي يعني فقدان مورد غير متجدد وحرقة ما يمثل خسارة اقتصادية تتحملها الاجيال الحالية واللاحقة[21]. اما انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري فتقدر كميتها 52.8 ملون طن في عام 1990 لتزداد الى 98.8 مليون طن في عام 2009 ويعد سبب هذه الزيادة الى متطلبات الطاقة والاستهلاك المتنامي للوقود الاحفوري[22].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

ويمكن تنقيط التكاليف المُرتبطة للغاز المحروق هدراً وكالاتي:

- خسارة قيمة الغاز المحروق هدراً.
- خسارة الفائدة التي يمكن الحصول عليها من استثمار عوائد الغاز المحروق هدراً والتي نطلق عليها كلفة الفرصة البديلة.
- كلفة الضرر من التلوث الناتج من الغاز المحروق هدراً.
- كلفة علاج هذا التلوث الناتج عن حرق الغاز.
- كلفة حق الجيل القادم بهذا المورد الناضب المحروق هدراً.

2 – تلوث المياه

ادى الاستغلال المفرط للمياه والتدهور في نوعيتها نتيجة تصريف النفايات السائلة بمختلف انواعها الى تفاقم مشكلات المياه والاضرار بالنظم الايكولوجية وصحة الانسان، اذ قدرت كمية المياه المطروحة من القطاع الصناعي في مجاري الانهار بحوالي 93570 م^3 في اليوم، اي ان لكل متر مكعب ملوث قادر على تلويث 40 –50 متر مكعب من المياه الصالحة[23].

اما المؤسسات الصحية في العراق البالغ عددها 1568 مؤسسة تولد ما كميته 5 مليون م^3 من المياه الملوثة[24].

اما القطاع النفطي له النصيب الاكبر من تلويث المياه اذ إن الكثير من الشركات النفطية تستخدم مواد كيمياوية سامة في الابار النفطية والوحدات الانتاجية المرافقة للاستخراج مسببةً تلوث شديد لمشاريع مياه الشرب القريبة، فضلاً عن ان الشركات النفطية تقوم باستخدام ما يعادل اكثر من اربعة براميل مياه لإنتاج برميل واحد من النفط، وهذا يوضح ان زيادة استخراج النفط في العراق سيكون على حساب استهلاك المياه وتلويثها[25].

3 – تلوث التربة

يعاني العراق من تدهور وتلوث التربة نتيجة الانشطة الخدمية والصناعية والزراعية فضلاً عن مخلفات الحروب من الالغام والذخائر غير المنفلقة وبقايا الاليات المدمرة وتعد المناطق الجنوبية من العراق من المناطق الاوسع انتشاراً لهذه المخلفات، اذ مر العراق خلال العقود الثلاثة الماضية بثلاثة حروب متتالية وكان لها النصيب الاكبر من صور تدمير البيئة، ومن اهم انواع تلوث التربة هو التلوث بالمواد السامة المستخدمة في الحقول النفطية[26].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

المطلب الثاني

مقترحات للبدء في مسار التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي

إن تحقيق التنمية المستدامة في العراق يتطلب ارادة وطنية حقيقية، وسياسية وجماهيرية، تكون قادرة على احداث تغيرات جذرية في الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة لمعالجة المشكلات التي تعوق تحقيق الاستدامة للاقتصاد. ويقدم الباحث مجموعة من المقترحات المتواضعة لعلها تسهم في تحقيق الخطوة الاولى باتجاه التنمية المستدامة عبر النقاط الاتية[27].

اولاً: تنويع الهيكل الانتاجي

تبرز اهمية تنويع الهيكل الانتاجي في العراق من مدى خطورة الاعتماد شبه التام على العوائد النفطية للاقتصاد العراقي، وعرضت هذه الحالة الاقتصاد الى مشكلة الانكشاف الاقتصادي*، وذلك بسبب زيادة حجم الاستيرادات من السلع بجميع انواعها كنتيجة لعجز الهيكل الانتاجي من تلبية المتطلبات المتزايدة للبلد ولاسيما بعد عام 2003، وهذا ما عرض الاقتصاد العراق للتقلبات الاقتصادية الدولية نتيجة اعتماده على ايرادات النفط وتقلب اسعار الاخير هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان النفط مورد ناضب غير متجدد، اي لابد من ايجاد مصادر بديلة للدخل في المستقبل القريب، لذا على متخذي القرار بذل قصار جهودهم لتحقيق تراكم في الموارد (المادية والبشرية) في مدة انتاج النفط للمحافظة على مستويات مناسبة من الدخل في مدة النضوب[28].

إن حاجة العراق الى تنويع الاقتصاد لم تكن وليدة الحاضر بل ظهرت مع نشوء الدولة العراقية، ولكن عدم توفر الارادة السياسية والاقتصادية التي تمتلك القدرة لتحقيق هذه الخطوة والتي ستخلص العراق من الريعية للمورد النفطي، وان استبعاد سياسة التنويع من واضعي السياسة الاقتصادية طيلة العقود الماضية ادى الى زيادة الاتكالية على النفط في تلبية كل متطلبات الدولة، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي و الحروب التي شهدها العراق منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة هناك حاجة ملحة لاعتماد التنويع للاقتصاد العراقي وبشكل متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي الوقت نفسه تكون نسب مساهمة هذه القطاعات متوازنة نسبياً في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ولا يكون نمو قطاع معين على حساب الاخر، لذا لابد من السعي الجاد من اجل استغلال العوائد النفطية من اجل تنمية بقية القطاعات[29].

إن المطلوب في الوقت الراهن عقلنة السياسة الاقتصادية ولاسيما ما يتعلق بإيرادات القطاع النفطي واستخدامها بشكل سليم للنهوض وتطوير باقي القطاعات لتحقيق تنويع الهيكل الانتاجي للاقتصاد، وذلك للتخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل، فضلا عن تقليص معدلات البطالة وزيادة نسبة مساهمة

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن الحفاض على المورد النفطي وتجنب الوقوع في فخ زيادة الانتاج غير العقلاني الذي سيؤدي الى النضوب السريع للمورد الناضب[30].

تُعد سياسة التنويع ركيزة لدفع عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية المختلفة نحو تحقيق استقرار اقتصادي مبني على قطاعات ذات عائد اقتصادي مستدام. ولتحقيق جملة من الاهداف منها[31]:

1- تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على انشطة القطاعات التي تتمتع بميزة تنافسية عالية.
2- توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من الايدي العاملة.
3- التخفيف من الاثار السلبية المترتبة على البيئة نتيجة اعتماد شبه الكامل على القطاع النفطي.
4- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية والتقليل من درجة الانكشاف الاقتصادي الذي وصل الى 145% عام 2004، وانخفض الى 115% في عام 2010. [32]

واما سبل تحقيق التنويع الهيكل الانتاجي فهي[33]:

1- اعتماد سياسة حمائية ملائمة لمنتجات القطاع الزراعي والصناعي من خلال تفعيل دور الضرائب، التي ستسهم في زيادة الايرادات الحكومية وتوفير الحماية اللازمة للقطاعات الاقتصادية لتعمل بعيداً عن المنافسة الدولية.
2- معالجة الاختلال الهيكلي التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية، واستغلال العوائد النفطية في دعمها وتطويرها.
3- الاهتمام بدور القطاع الخاص وتوسيع انشطته الاقتصادية من خلال تقديم الدعم اللازم له.
4- تفعيل دور القطاع السياحي واستغلال الامكانات السياحية المتوفرة في القطر ولاسيما السياحة الدينية.
5- وضع استراتيجية وطنية شاملة تتضمن خططاً خمسية لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة والحرص على تنفيذ اهداف الخطط ومتابعتها وايجاد الخلل في حال تعثرها.

ثانياً: القطاع الزراعي وسبل استدامته

يُعد القطاع الزراعي احد اهم القطاعات الاقتصادية في العراق والتي تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير المواد الاولية للعديد من الصناعات التي

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

تعتمد على منتجات هذا القطاع، وان زيادة انتاج هذا القطاع يسهم في تحقيق الامن الغذائي فضلاً عن استيعاب الزراعة اعداد كبيرة من قوى العامل[34].

ولعبت الصادرات الزراعية في العراق بداية القرن العشرين دوراً مهماً في التجارة الخارجية الا ان هذا الحال لم يدم طويلاً، فبمجرد اكتشاف النفط وتزايد ايراداته بدأ القطاع الزراعي بتراجع، فقد كان للعوائد النفطية اثر سلبي على الزراعة واعتماد الدولة العراقية شبه الكامل على العوائد النفطية واهمال هذا القطاع الحيوي. وبالرغم من رفع شعار (الزراعة نفط دائم) لدى بعض الساسة العراقيين الا انهم لم يولوه الاهتمام اللازم لهذا القطاع لدعمة وتطوير بالشكل الكافي، وظلت مساهمة الزراعة متدنية جداً وتكاد لا تذكر في بعض السنوات[35].

إن تدني مساهمة القطاع الزراعي يدعونا للتفكير ملياً في استنهاض هذا القطاع ليأخذ دوره الريادي بين القطاعات الاخرى، بل ويتقدم عليها في كونه القطاع الذي يسهم في تحقيق الامن الغذائي للعراق، وليس من المنطقي ان يمتلك العراق امكانات زراعية كبيرة ويعتمد على دول لا تمتلك مثل هذه الإمكانات في تأمين سلته الغذائية، ولاسيما ان السلع الغذائية لم تعد سلع تقليدية وانما اصبحت سلعة استراتيجية تستخدم احياناً كسلاح موجه الى الدول للضغط عليها وتنفيذ شروطها. ان تحقيق تنمية زراعية مستدامة تلبي حاجات ومتطلبات المجتمع تحتم السعي الجاد لمعالجة بعض التحديات التي تواجه النهوض بهذا القطاع، وفي مقدمتها التصحر وتراجع الغطاء النباتي وتضائل اعداد النخيل ومشكلة الملوحة وانجراف التربة بسبب الرعي الجائر وازالة الغطاء النباتي، فضلا عن انسياب الملوثات الكيميائية الى مياه الأنهار والمياه الجوفية وانعكاسها سلباً على الثروة السمكية، وفي ظل هذه التداعيات بات من الضروري السعي الى احداث تنمية زراعية تتم بتوازن من اجل توفير سلة غذائية تلبي متطلبات الحياة للمجتمع بدلًا من استيرادها وتسرب كميات كبيرة من العملة الصعبة سنوياً للخارج[36]، وان احداث تنمية زراعية مستدامة تحقق مجموعة من الأهداف من اهمها:[37].

1- تحقيق الامن الغذائي والتي تؤمن الامكانات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

2- المساهمة في التنمية الاقتصادية، اذ تسهم الزراعة في زيادة الدخل القومي وكذلك من خلال ما تقدمة الزراعة من موارد اقتصادية يمكن تسخيرها لاستخدامات كمدخلات القطاعات الاخرى ولاسيما عنصر العمل وراس المال.

3- معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل لأعداد كبيرة من العاطلين.

وهذا فضلا عن بناء اقتصاد متنوع ومستدام يسهم في تلبية ما يحتاجه البلد من ايرادات مستقرة على عكس المورد النفطي المعرض الى الكثير من التذبذب ولا يمكن الجزم و الاعتماد عليه في المستقبل البعيد، فضلا عن الاعتماد

على المورد الناضب يولد غالباً المرض الهولندي على عكس باقي القطاعات غير النفطية، ويمكن تحقيق تنمية زراعية مستدامة عبر الوسائل الاتية:[38].

1- الاهتمام بالثروة الحيوانية بكافة اشكالها لما تعطيه من مردود اقتصادي عالي في توفير اللحوم والمنتجات الحيوانية الاخرى، والتي تسهم في تحقيق الامن الغذائي، فضلا عن تقليل الاعتماد على الخارج.

2- توفير البنية التحتية للقطاع الزراعي كالطرق والمواصلات التي تتيح التواصل بين المناطق الزراعية والمدينة لتسهيل ايصال المنتجات من المناطق النائية الى الاسواق وتوفير المخازن المكيفة لحفظ المنتجات من التلف.

3- التركيز على استعمال الري بالتنقيط والتوسع في الزراعة المحمية (البيوت البلاستيكية) والتوسع في زراعة المنتجات التي لا تتطلب كميات مياه كبيرة.

4- دعم المزارعين من خلال وضع سياسة سعرية وتسويقية متوازنة، وتقليل نسب المخاطرة واللايقين لتحفيز المزارعين والمنتجين لزيادة الانتاج.

5- التوسع في منح الائتمان الزراعي المخطط وفق برامج مدروسة ومكافأة من يحقق جدوى اقتصادية من هذه القروض ومحاسبة من يخفق في استثمارها بشكل اقتصادي.

6- محاربة سياسة الاغراق التجاري في مجال السلع الزراعية من اجل توفير الحماية اللازمة للمزارع المحلي.

ومن الاساليب التي يمكن اتباعها من قبل الحكومة لدعم القطاع الزراعي تفعيل قوانين الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار، واستقطاب الشركات الاجنبية للاستثمار والاستفادة من خبراتها في هذا المجال، وتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة وتقديم الدعم اللازم لها[39].

ثالثا: الاهتمام بالقطاع السياحي

يُعد قطاع السياحة من أهم مصادر الدخل في العديد من الدول، اذ يمثل احد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما إنه من الأنشطة التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة ايرادات النقد الأجنبي. ويرتبط قطاع السياحة باتجاهات عديدة ومتشابكة مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توليداً للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، اذ تُعَد السياحة صناعة كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، كما إن معدل خلق الوظائف في هذا قطاع يعد أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الاخرى بنحو 1.5 مره[40].

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

ويلعب النشاط السياحي دوراً مهماً في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر من خلال استغلال المقاصد السياحية نفسها، كالأيدي العاملة المخصصة للنقل السياحي والارشاد السياحي وحماية السياح، أو بشكل غير مباشر من خلال خلق فرص العمل في القطاعات التي تمد السياحة بمتطلباتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية الأساسية، والزراعة وتجارة المواد الغذائية، والرعاية الصحية، وأصحاب الحرف اليدوية، فضلاً عن توليد دخول عامة تسهم في تدعيم الاستثمارات العامة بفضل ما تسببه من زيادة الموارد الضريبية المفروضة على نشاط السياحة[41].

كما تشير الدراسات الى تأثر موازنات الدول النامية مباشرةً بالنشاط السياحي، إذ تتحصل عادةً على 20% من موازنتها العامة من القطاع السياحي: ضرائب غير مباشرة كالضرائب الجمركية وضرائب المبيعات على السلع والخدمات التي يشتريها السائح، والضرائب العقارية، وضرائب مباشرة على دخل المشروعات السياحية وعلى مرتبات العاملين بالقطاع، ورسوم كتلك المفروضة بالمطارات على الهبوط والصعود، ورسوم التأشيرة، ورسوم دخول المزارات والمتاحف والمواقع التاريخية و المنتزهات الطبيعية، ورسوم الفنادق والمطاعم السياحية، والخدمات العامة وأماكن اللهو، ورسوم التراخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بالسياحة. ويُذكر إن قطاع السياحة يُعد المصدر الأول لإيرادات الموازنة والإيرادات الضريبية في بعض الدول' لذا فمن الضروري أن تتجه نحو تطوير قطاع السياحة من خلال ما يمتلكه العراق من إمكانات ومقومات سياحية وإعادة تأهيله بالشكل الذي يوفر عوامل الجذب السياحي، فضلاً عن إقامة اماكن سياحية جديدة عن طريق الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وبالتركيز على تجارب الدول النفطية كماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول[42].

فضلا على ذلك، يتطلب تطوير السياحة توفر الإرادة السياسية بتنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى لتحقيق أهداف السياحة في البلد وتطويرها في إطار الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد[43].

وإنَ أهم الإجراءات التي تساعد في تفعيل وتنشيط قطاع السياحة هي:[44]

1- إعداد مخطط تنموي شامل واضح المعالم وبجدولة زمنية.

2- إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تنمية هذا القطاع.

3- بث الوعي السياحي لدى المواطنين.

4- تحسين صورة السياحة دولياً من خلال الندوات والملتقيات والمعارض وكافة وسائل الاعلام.

5- وضع قطاع السياحة والصناعات المرتبطة به والصناعة الحرفية كأولوية من أولويات عمل برامج التنمية الوطنية، ورصد المزيد من التخصيصات لهذا القطاع.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

وبالتركيز على الميزة النسبية التي يتمتع بها قطاع السياحة في العراق من توفر المواقع التاريخية والأثرية نجد انَّ الميزة النسبية التي يتمتع بها هذا القطاع حالياً هي توفر مقومات السياحة الدينية حيث تُعَد نمط السياحة الرئيس في العراق كما إنها تُعد سياحة ذات إمكانات واعدة، لأنَّ السياحة الدينية تختلف عن أنماط السياحة العامة كونها لا تخضع للمنافسة من قبل المعالم السياحية الأخرى داخل وخارج العراق.وتعد عملية تطوير المرافق السياحية من الخدمات الفندقية والشركات السياحية والخدمات المالية وتحسين أداء الخدمات الأساسية والمجتمعية (الصحية والترفيهية) من أهم وسائل تنمية قطاع السياحة الدينية في نظر الوافدين وتحديداً الذين يتطلعون الى خدمات سياحية عالية المستوى[45]

رابعاً: الاستغلال الامثل للمورد النفطي

شكل النفط منذ اكتشافه اهمية بالغة في الاقتصاد العراقي، فقد لعبت عوائد النفط دور الرضاعة للاقتصاد ويمثل قطاع النفط القاطرة التي تسحب ورائها باقي القطاعات طوال عقود عديدة، فوقع الاقتصاد العراقي في اشكالية عدم استخدامه لهذا المورد بالصورة التي تجعل هذا المورد نعمة وليس نقمة، وبالتأكيد ان استغلال المورد بالشكل الذي يمكن الاقتصاد من التخلص من الاتكالية على المورد النفطي يتطلب ان تكون عملية استغلال المورد محكومة بوجود مؤسسات حكومية شفافة ومنصفة تفصح عن جميع البيانات المتعلقة بالنفط منذ الاكتشاف الاولي لهذه الثروة وحتى الانتاج وكمياته والايرادات المحصلة منه وابواب انفاقها، اي مؤسسات حكومية تتمتع بالرشادة والعقلانية تعبر عن إرادة شعبها فأنها ستسعى بالتأكيد لحفظ حقوق الاجيال اللاحقة من هذه الثروات وتوزيع ثمارها على الجيل الحالي بالشكل الذي يضمن مستويات معيشية مرتفعة وخدمات صحية وتعليمية عالية وبنى تحتية متقدمة[46].

ان اهمية الاستغلال الامثل للمورد الناضب عبر الزمن تتمثل في تحقيق التنمية المستدامة التي تمكن كل جيل ان يورث الجيل التالي قاعدة اقتصادية متنوعة يعادل القاعدة التي ورثها من الجيل السابق، وهذا المبدأ مشتق من فكرة العدالة والانصاف بين الاجيال، وكما تتطلب التنمية القابلة للاستدامة ان يمتلك الجيل القادم الوسائل الضرورية لإشباع حاجاته بقدر ما يمتلك الجيل الحالي[47]. يمكن المحافظة على حقوق الاجيال القادمة من خلال التنمية المستدامة التي تؤمن القدرات والطاقات والموارد المتنوعة لها والتي تتمثل برأس المال المصنع والراس المال البشري والمعرفة فضلا عن رأس المال الطبيعي بصوره المختلفة[48].

ويمكن ضمان حقوق الاجيال اللاحقة في المورد عبر النقاط الاتية:

1- توجيه عوائد المورد الناضب نحو المجالات الاكثر كفاءة و فاعلية في الاقتصاد سعياً لتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام.

2- خفض معدلات الاستنزاف والهدر قدر الامكان للمورد الناضب ضماناً لحقوق الاجيال القادمة.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

3- تحقيق الاستدامة البيئية من خلال التقليل من مستويات التلوث بكافة اشكاله.

4- انشاء بنى تحتية بكافة اشكالها (مادية وبشرية ومؤسساتية) التي تضمن استدامة التنمية.

5- انشاء الصناديق السيادية لضمان حقوق الاجيال القادمة من الموارد الناضبة وتوجيه استثمارات الصناديق في مجالات انتاجية تحقق عوائد اقتصادية التي تضمن المحافظة على رأس المال الطبيعي ومضاعفته.

الخاتمة

وفي نهاية بحثي الموسوم واقع الاقتصاد العراقي في ضوء رباعية التنمية المستدامة على العراق من العام 2003 ولحد الان اود ان اوضح بعض الاستنتاجات التي خرج منها البحث.

اولاً: الاستنتاجات

1- إن استغلال الموارد الطبيعية بصورة عقلانية بعيدة عن الاسراف وزيادة معدلات الاستنزاف يمكن تعويض النقص الحاصل لها وذلك من خلال التنمية المستدامة بكافة ابعادها.

2- إن تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسساتية) تضمن اعطاء مردود اقتصادي اكبر ومستمر في المستقبل، على عكس الاعتماد على عوائد المورد الناضب المعرضة للتذبذب والصدمات الاقتصادية، فضلا عن أن الاستدامة تضمن تطور وتقدم البلاد في كافة المجالات وهذا ما حصل في ماليزيا.

3- امكانية تحقيق التنمية المسُتدامة في العراق بالرغم من الصعوبات في ذلك، وهذا ما يمكن تلمسه عبر التجربة الماليزية والاماراتية.

ثانياً: التوصيات

1- من الضروري الاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تكوين مؤسسات متخصصة تعمل على رسم سياسات فعالة في كافة المجالات تضمن تحقيق الاستدامة.

2- لا بد من تشجيع البحوث والمراكز العلمية في مجالات استخدام الطاقات المتجددة في العراق تحسباً لعدم التبعية في هذا المجال للدول المتقدمة في المستقبل.

3- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية كافة ولاسيما القطاع الزراعي وتوفير الدعم اللازم له من خلال منح تسهيلات للمزارعين في مجال القروض، والآلات الزراعية، وتأمين البذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية، والاهتمام بمشاريع البزل والقنوات المائية.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

4- حماية الصناعة الوطنية من خلال الدعم المباشر من خلال توفير التسهيلات المالية والتقنية و الفنية و الدعم غير المباشر من خلال الحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الاجنبية، بوضع سياسة حمائية تضمن للمنتجين المحليين الحماية من الاغراق بالمنتجات الاجنبية، وتطبيق معايير الجودة للمنتجات المستوردة.

الهوامش

(1) الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، حسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان الناشر، قطر، 2008 م، ص12.

(*) في عام ٢٠٠١، كان مجلس الامتحانات الوطني الأوغندي (UNEB) لا يزال هيئة التقييم الوطنية في أوغندا، وقد تأسس عام ١٩٨٣. وقد ازداد عدد المدارس والمعلمين بشكل ملحوظ مقارنةً بعام ١٩٧٥، حيث تضاعف عدد المدارس خمسة أضعاف ليصل إلى ١١٨٤٠ مدرسة، وتضاعف عدد المعلمين أكثر من أربعة أضعاف ليصل إلى ١١٦٢٤١ معلمًا. ومع ذلك، انخفضت نسبة المعلمين إلى المدارس من ١٣,٠ في عام ١٩٧٥ إلى ٩,٨ في عام ٢٠٠١. ص8-14.

(2) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين عجاج، عالم المعرفة، سلسلة142، الكويت، 1989م، ص13-17.

(3) الشكراني، حسين، من مؤتمر استكهولم 1972 لعام 2012: مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 63-64، 2013م، ص151-152.

(4) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مصد سبق ذكره، ص69-70.

(*) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) هو السلطة البيئية الرائدة في منظومة الأمم المتحدة. مهمته توفير القيادة وتشجيع الشراكة في القضايا البيئية، ويعمل على إلهام الدول والشعوب، وإعلامهم وتمكينهم من تحسين حياتهم دون المساس بالبيئة للأجيال القادمة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضع جدول أعمال بيئي عالمي، ويعمل على تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، ويقوم بدور مدافع عن البيئة العالمية. توقعات البيئة العالمية (Global Environment Outlook - GEO) هي سلسلة من التقارير التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي عملية عالمية تركز على دراسة حالة البيئة واتجاهاتها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. التقرير الرابع (GEO-4) هو أحد هذه التقارير، وهو يهدف إلى تقديم رؤية شاملة لحالة البيئة وتحدياتها، مع التركيز على الاستدامة البيئية.
https://translate.google.com/translate?u=https://www.unep.org/resources/global-envi

(5) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مصد سبق ذكره، ص77.

(6) الحمش، منير، الاقتصاد السياسي- الفساد- التنمية- الاصلاح، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2006م، ص14.

(7) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقرير الاحصائيات البيئية ، 2011م، ص1.

(8) ناصر، رحيق حكمت، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2013م، ص57-58.

(9) الحناوي، عصام، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب،"المنشورات التقنية،"البيئة والتنمية"، بيروت 2001م، ص21-22.

(10) القصيفي، جورج، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، الندوة الفكرية للامانة العامة لجامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ط1 ، بيروت، 1995م، ص92.

(11) منظمة الصحة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص3.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

(12) زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات والمستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، ط 4، بغداد،2010م، ص447.

(13) الزبيدي، حسن لطيف، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية، مركز العراق للدراسات، ط 1، 2013م، ص61–62.

(14) عبد الباسط، وفاء، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية وتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م، ص57.

(15) سلمان، هيثم عبد الله، اقتصاديات الطاقة المتجددة في دول مختارة، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2013م، ص127.

(16) كاظم، عقيل مكي، خرافة مؤشرات التنمية البشرية في ظل العوائد النفطية في العراق للمدة (2003- 2014)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2016م، ص22-24.

(17) العلاق، مهدي محسن، التنمية البشرية في العراق نظرة احصائية، رواية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، ط3، بغداد، 2007م، ص31.

(18) عبد مولاه، وليد، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 114، 2012م، ص17.

(19) العلاق، مهدي محسن، التنمية البشرية في العراق نظرة احصائية، رواية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، ط3، بغداد، 2007م، ص158.

(20) (وزارة البيئة/العراق،2009: 23)

(21) (وزارة البيئة/العراق،2013: 6)

(22) (وزارة البيئة/العراق،2009: 60)

(23) (الجهاز المركزي للاحصاء/العراق،2011: 194)

(24) اللبدي، نزار عوني، التنمية المستدامة: استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار دجلة، ط1، عمان، 2015م، ص71.

(25) لطيف، صباح محمد، صناعة الغاز في العراق الواقع وتحديات المستقبل، وزارة البيئة– العراق ، 2009م، ص9.

(26) اللبدي، مصدر سبق ذكره، ص76–77.

(27) الغامدي، عبد الله جمعان، التنمية المستدامة بين الحق في الاستغلال الموارد الطبيعية ومسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الاقتصاد والادارة، الرياض، 2009م، ص64.

(*) الانكشاف الاقتصادي التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات) / الناتج المحلي الاجمالي × 100.

(28) القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2007م، ص75–76.

(29) المهداوي، وفاء، المرأة الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول نحو اقتصاد السوق في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، 2010 www.iier.org/i/.../2494/ .ص5.

(30) مجموعة باحثين، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي: رؤية مستقبلية، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2007م، ص114–115.

(31) قويدر، قورين حاج و كتوش عاشور، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد 4(10)، 2008م، ص33.

(32) شلتاغ، عامر عبد الامير، هناء احمد الجنابي، تنويع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 في ظل ألية التحول نحو اقتصاد السوق (مع اشارة الى تجربة اقليم كردستان في اقتصاد السوق)، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة نوروز، كلية الادارة والاقتصاد، 2013م، ص4.

(33) كاظم، عقيل مكي، خرافة مؤشرات التنمية البشرية في ظل العوائد النفطية في العراق للمدة (2003– 2014)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2016م، ص35.

(34) السماك، محمد أزهر، اقتصاديات النفط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ط1، 1980م، ص322.

(35) الكبيسي، لورنس يحيى صالح، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص88.

(36) محمد، اسماء جاسم، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الامن الغذائي في العراق، جامعة بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 35، 2012م، ص430.

(37) نصيف، ايمان عطية، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008م، ص81–85.

(38) عيدان، عماد خليل، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014م، ص171–173.

(39) كولدنبرخ، جوس، لوكن اوسلدو، الطاقة والبيئة والتنمية، ترجمة محمد طالب السيد سلمان، دار الكتاب الجامعي، ط1، 2013م، ص102.

(40) عبد الباسط، وفاء، مصدر سبق ذكره، ص3.

(41) المكصوصي، غدير نجم عبدالله، إشكالية التلوث الهايدروكاربوني وأثره على التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990–2012)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2014م، ص82.

(42) المكصوصي، مصدر سبق ذكره، ص83.

(43) التوني، ناجي، دور وافاق القطاع السياحي في اقتصاديات الاقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو 2001م، ص2–3.

(44) ناصر، مصدر سبق ذكره، ص119.

(45) الجميلي، رياض، تنمية السياحة في المدن العراقية الدينية (كربلاء انموذجاً) جامعة كربلاء، كلية التربية ، 2010م. http://www.alhakeem-iraq.net/print.php?id=62

(46) المعموري، عبد علي ومالك دعام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، 2011م، ص223.

(47) داسكوبتا، ر. بارثا، علم الاقتصاد، ترجمة خضر الاحمد، العبيكان للنشر، الرياض، 2008م، ص196.

(48) البطاط، احمد كاظم، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة، جامعة كربلاء، مجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 5، العدد18، 2007م، ص96.

المصادر والمراجع

1. التوني، ناجي، دور وافاق القطاع السياحي في اقتصاديات الاقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو 2001م.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقرير الاحصائيات البيئية ، 2011م.
3. الجهاز المركزي للاحصاء/العراق،2011.
4. الحمش، منير، الاقتصاد السياسي- الفساد- التنمية- الاصلاح، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2006م.
5. الحناوي، عصام، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب،"المنشورات التقنية،"البيئة والتنمية"، بيروت 2001م.
6. داسكوبتا، ر. بارثا، علم الاقتصاد، ترجمة خضر الاحمد، العبيكان للنشر، الرياض، 2008م.
7. الزبيدي، حسن لطيف، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية، مركز العراق للدراسات، ط 1، 2013م.
8. زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات والمستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، ط 4، بغداد،2010م.
9. السماك، محمد أزهر، اقتصاديات النفط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ط1، 1980م.
10. شلتاغ، عامر عبد الامير، هناء احمد الجنابي، تنويع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 في ظل ألية التحول نحو اقتصاد السوق (مع اشارة الى تجربة اقليم كردستان في اقتصاد السوق)، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة نوروز، كلية الادارة والاقتصاد، 2013م.
11. عبد الباسط، وفاء، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية وتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م.
12. العلاق، مهدي محسن، التنمية البشرية في العراق نظرة احصائية، رواية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، ط3، بغداد، 2007م.
13. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2007م.
14. القصيفي، جورج، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، الندوة الفكرية للامانة العامة لجامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ط1 ، بيروت، 1995م.
15. قويدر، قورين حاج و كتوش عاشور، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد 4(10)، 2008م.
16. كولدنبرخ، جوس، لوكن اوسلدو، الطاقة والبيئة والتنمية، ترجمة محمد طالب السيد سلمان، دار الكتاب الجامعي، ط1، 2013م.
17. اللبدي، نزار عوني، التنمية المستدامة: استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار دجلة، ط1، عمان، 2015م.
18. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين عجاج، عالم المعرفة، سلسلة142، الكويت، 1989م.
19. لطيف، صباح محمد، صناعة الغاز في العراق الواقع وتحديات المستقبل، وزارة البيئة- العراق ، 2009م.
20. مجموعة باحثين، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي: رؤية مستقبلية، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2007م.
21. المعموري، عبد علي ومالك دعام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، 2011م.
22. نصيف، ايمان عطية، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008م.
23. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، حسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان الناشر، قطر، 2008م.

الرسائل والاطاريح

1. الجلبي، أياد بشير عبد القادر، التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2003م.
2. سلمان، هيثم عبد الله، اقتصاديات الطاقة المتجددة في دول مختارة، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2013م.

3. عيدان، عماد خليل، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014م.
4. كاظم، عقيل مكي، خرافة مؤشرات التنمية البشرية في ظل العوائد النفطية في العراق للمدة (2003- 2014)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2016م.
5. الكبيسي، لورنس يحيى صالح، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.
6. المكصوصي، غدير نجم عبدالله، إشكالية التلوث الهايدروكاربوني وأثره على التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2012)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2014م.
7. ناصر، رحيق حكمت، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2013م.

المجلات والدوريات

1. البطاط، احمد كاظم، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة، جامعة كربلاء، مجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 5، العدد18، 2007م.
2. الشكراني، حسين، من مؤتمر استكهولم 1972 لعام 2012: مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 63-64، 2013م.
3. عبد مولاه، وليد، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 114، 2012م.
4. الغامدي، عبد الله جمعان، التنمية المستدامة بين الحق في الاستغلال الموارد الطبيعية ومسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الاقتصاد والادارة، الرياض، 2009م.
5. محمد، اسماء جاسم، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الامن الغذائي في العراق، جامعة بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 35، 2012م.

المواقع الالكترونية

1. الجميلي، رياض، تنمية السياحة في المدن العراقية الدينية (كربلاء انموذجاً) جامعة كربلاء، كلية التربية ، 2010م. http://www.alhakeem-iraq.net/print.php?id=62
1. المهداوي، وفاء، المرأة الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول نحو اقتصاد السوق في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، 2010 www.iier.org/i/.../2494.